ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Geopolitics of the Iraqi-Syrian Triangle

Ragdah Zeki Jumaa

University of Tikrit \College of Education for Humanities

Nassif Jasim Aswad

University of Tikrit \College of Education for Humanities

* *Corresponding author: E-mail* : rz231686ped@st.tu.edu.iq

***Keywords*:**
Coordination
Crossing
Geopolitics
Regional
Relations

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 3 Nov 2025
Received in revised form 14 Dec 2025
Accepted 14 Dec 2025
Final Proofreading 28 Feb 2026
Available online 28 Feb 2026
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

The geopolitical relations between Iraq and Syria constitute one of the fundamental pillars of the regional system in the Middle East, due to their deep historical roots and multiple strategic dimensions. These relations are based on strong geographical ties and extended land borders, in addition to overlapping security and economic interests and shared national and cultural characteristics that deepen the interconnection between the two countries. The research problem arises through several questions. The most important one is that what are the key geopolitical dimensions influencing Iraqi-Syrian relations? The study aims to analyze the geopolitical factors affecting these relations and to clarify the importance of their shared geographical location in shaping security and economic policies. One of the main conclusions of the study is that the common borders between Iraq and Syria are no longer merely passive geographical lines but have become active instruments in security and political interactions, turning into areas of coordination or conflict depending on shifting field dynamics, and being used to manage military influence (such as the deployment of externally backed forces). The study presents a set of proposals, most importantly the activation of joint security and economic agreements related to the management of border crossings and the facilitation of trade exchange through coordination committees independent of volatile regional influences.© 2026 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.33.2.2.2026.7

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

جيوبولتيك المثلث العراقي السوري

رغده زكي جمعة/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

نصيف جاسم اسود / جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

تشكل العلاقات الجيوبوليتيكية بين العراق وسوريا أحد المرتكزات الأساسية في هيكل النظام الإقليمي للشرق الأوسط، نظراً لما تحمله من جذور تاريخية وأبعاد استراتيجية متعددة. وتستند هذه العلاقات إلى روابط جغرافية متينة، وحدود برية ممتدة، إلى جانب تداخل المصالح الأمنية والاقتصادية، فضلاً عن القواسم القومية والثقافية المشتركة التي تعزز من عمق الترابط بين البلدين، وبرزت مشكلة الدراسة من خلال مجموعة من التساؤلات، أهمها ما هي أبرز الأبعاد الجيوبوليتيكية التي تؤثر في العلاقات العراقية السورية؟ ومن اهداف هذه الدراسة هي تحليل العوامل الجيوبوليتيكية التي تؤثر في العلاقات العراقية السورية، وتوضيح أهمية الموقع الجغرافي المشترك في رسم السياسات الأمنية والاقتصادية بين البلدين، ومن ابرز الاستنتاجات التي توصلت لها هذه الدراسة هي ان الحدود المشتركة ما بين العراق وسوريا لم تعد ترسم فقط كخطوط جغرافية صامتة، بل باتت أدوات فاعلة في التفاعلات الأمنية والسياسية، فهي تتحول إلى مناطق تنسيق أو صراع بحسب تغير النفوذ الميداني، كما تستخدم لإدارة النفوذ العسكري (مثل انتشار القوات المدعومة خارجيًا)، وتقدم هذه الدراسة مجموعة من المقترحات أهمها تفعيل اتفاقيات أمنية واقتصادية مشتركة تتعلق بإدارة المنافذ الحدودية وتسهيل حركة التبادل التجاري، من خلال لجان تنسيقية مستقلة عن التأثيرات الإقليمية المتقلبة.

الكلمات المفتاحية: التنسيق، معبر، الجيوبولتيكية، العلاقات، اقليمية.

المقدمة

تعد العلاقات الجيوبوليتيكية بين العراق وسوريا من المحاور الحيوية في بنية النظام الإقليمي للشرق الأوسط، لما تنطوي عليه من أبعاد تاريخية واستراتيجية معقدة. إذ تجمع بين البلدين روابط جغرافية عميقة وحدود برية طويلة، إضافة إلى مصالح أمنية واقتصادية متداخلة، وعوامل قومية وثقافية مشتركة. ورغم هذه المقومات، فقد اتسمت العلاقات الثنائية بين العراق وسوريا بتقلبات حادة نتيجة للتغيرات السياسية الداخلية، والتدخلات الإقليمية والدولية، والصراعات التي شهدتها المنطقة، وتبرز أهمية تحليل هذه العلاقات من منظور جيوبوليتيكي لفهم كيفية تداخل المصالح الوطنية مع التحديات الأمنية والتحالفات الإقليمية، إلى جانب التنافس على النفوذ في منطقة تشكل حلقة وصل استراتيجية بين الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط. ومن هنا، فإن دراسة الديناميات الجيوبوليتيكية للعلاقات العراقية السورية تُسهم في تفسير كثير من التحولات الجيوستراتيجية التي تشهدها المنطقة وإعادة تشكيل خرائط النفوذ الإقليمي.

أولا: مشكلة البحث

تعد العلاقة بين العراق وسوريا من العلاقات الإقليمية ذات الأهمية الجيوبوليتيكية نظرا لما يتمتع به البلدان من موقع استراتيجي مشترك، وحدود برية طويلة، وتداخلات سكانية وثقافية، فضلاً عن التأثيرات المتبادلة في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية، إلا أن هذه العلاقة تتأثر بجملة من العوامل الداخلية والخارجية التي تجعلها معقدة ومتغيرة، مما يطرح العديد من التساؤلات التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها، وأبرزها:

١. ما هي أبرز الأبعاد الجيوبوليتيكية التي تؤثر في العلاقات العراقية السورية؟
٢. كيف تسهم الحدود المشتركة بين العراق وسوريا في صياغة التفاعلات السياسية والأمنية بين البلدين؟
٣. إلى أي مدى يسهم التنافس الإقليمي والتدخل الدولي في تشكيل ديناميكيات العلاقة بين العراق وسوريا؟
٤. ما هي الانعكاسات الأمنية والاقتصادية الناتجة عن التفاعل أو التوتر الجيوبوليتيكي بين البلدين؟

ثانيا: فرضية البحث

تجسدت فرضية البحث بالاتي:

١. العلاقة بين العراق وسوريا تتأثر بشكل مباشر بالعوامل الجيوبوليتيكية المرتبطة بالموقع الجغرافي، والموارد، والحدود المشتركة.
٢. التدخل الإقليمي والدولي في الشأنين العراقي والسوري يعمّق من تعقيد العلاقة بين البلدين، ويحدّ من استقلالية قراراتهما.
٣. التنافس الإقليمي والدولي يحد من فرص استقرار العلاقة بين العراق وسوريا، ويُسهم في جعلها علاقة متقلبة وغير مستقرة.
٤. العوامل الاقتصادية والأمنية تُعد محركات رئيسية في صياغة التوجهات السياسية بين البلدين، خاصة في المناطق الحدودية.

ثالثا: أهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من طبيعة العلاقة الجيوبوليتيكية بين العراق وسوريا، حيث يشكل الموقع الجغرافي المشترك، والحدود البرية الطويلة، وتداخل المصالح الاقتصادية والأمنية، عوامل أساسية في فهم ديناميكيات هذه العلاقة. كما أن تسليط الضوء على البعد الجغرافي السياسي يسهم في تفسير التحولات التي

طرأت على العلاقات بين البلدين في ظل التغيرات الإقليمية والدولية. وتهدف الدراسة إلى توضيح كيف تؤثر العوامل الجغرافية والسياسية في صياغة السياسات بين الطرفين، مما يساعد في إثراء الأدبيات الجيوبوليتيكية العربية، ويفتح المجال أمام صناع القرار لفهم أعمق لطبيعة التفاعل الإقليمي في المنطقة.

رابعا: اهداف البحث

١. تحليل العوامل الجيوبوليتيكية التي تؤثر في العلاقات العراقية السورية.
٢. توضيح أهمية الموقع الجغرافي المشترك في رسم السياسات الأمنية والاقتصادية بين البلدين.
٣. إبراز دور القوى الإقليمية والدولية في التأثير على طبيعة العلاقات بين العراق وسوريا.
٤. تسليط الضوء على التحديات الجغرافية والسياسية التي تواجه التعاون بين البلدين.

خامسا: منهجية البحث

اعتمدت الدراسة في إطارها المنهجي على المنهج التاريخي، بهدف تقديم تحليل جغرافي سياسي للمتغيرات التي شهدتها منطقة الدراسة، كما تم استخدام المنهج الوظيفي لفهم تأثير القوى غير السياسية على جوانب النشاط السياسي للدولة.

سادسا: الدراسات السابقة

١. دراسة الباحثة هند علي هادي السامرائي(٢٠٢٢). التحليل الجغرافي السياسي لمشكلات المدن الحدودية بين العراق ومحيطه العربي، وقد خصصت الدراسة لتبين هل للمتغيرات السياسية والاقتصادية انعكاس على تحجيم دور المدن الحدودية في العراق وما اثر الموقع الجغرافي في تنامي المدن الحدودية بين العراق ومحيطه العربي، وقد تبين تاثير المدن الحدودية بالعلاقات السياسية والاقتصادية للعراق مع الدول المحيط العربي لكونها بوابات العراق الاقتصادية وتضم المنافذ البريه التي تربطه مع الدول الجوار الجغرافي.
٢. دراسة الباحث صدام بدر عزيز كماش الخزرجي(٢٠١٩). التقييم الجغرافي للمنافذ الحدودية ما بين العراق وسوريا واثاره منفذ ربيع نموذجا وقد خصصت الدراسة لتبين الأهمية النسبية للمنافذ الحدودية ولا سيما في منفذ ربيعه الحدودي كما هو الحال بالنسبة للمنافذ الشرقية مع ايران وباقة تبين ان منافذ لم يكن لها اي دور في الجذب السكاني.

١- المنافذ الحدودية وابعادها الاستراتيجية

يعبر جيوبولتيك المثلث الاستراتيجية عن أهمية العلاقات بين العراق وجوارة الجغرافي حيث تربط العلاقات بين العراق وسوريا حجم كبير سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وكونهما دولتين متجاورتين جغرافيا، وترتبطان بعدة عناصر مشتركة، أبرزها أن الغالبية السكانية في كلتا الدولتين من العرب والمسلمين، اضافة إلى وجود تاريخ مشترك بينهما، كما تتشابك همومهما وتتقارب مشكلاتهما بدرجة كبيرة وبالنظر إلى الموقع الجغرافي، فإن العراق يعد عمقا سوقيا لسوريا وفي حين تشكل سوريا منفذا جغرافيا مهما للعراق يربطه بدول العالم عبر البحر المتوسط، سواء من حيث نقل السلع أو حركة الأفراد، وهذا يؤكد على وجود مصالح جغرافية مشتركة ينبغي توظيفها لصالح الطرفين، مما يعكس التأثير الجغرافي المتبادل في الواقع السياسي لكل منهما وعلى مستوى الاقليم بشكل عام(محمد وظاهر، ٢٠١٦، ص٤٥).

تتسم الحدود العراقية السورية بطبيعة جغرافية صحراوية تتخللها بعض الوديان والمناطق الزراعية ومناطق الرعي ذات الطابع الديمي بشكل عام، وتمتد هذه الحدود لمسافة (٦١٨) كم، ومؤشرة بـ (٨٦) دعامة حدودية انشئت بين عامي ١٩٣٢-١٩٣٣، وتبدا هذه الحدود من الدعامة التي تمثل نقطة التقاء الحدود العراقية السورية الأردنية، وتمتد باتجاه الشمال الشرقي مرورا بعدة وديان رئيسية منها وادي صواب، وادي الخرش، ومكر الذيب، وتتواصل الحدود لتشكل الحد الفاصل بين مدينة القائم في العراق ومدينة البوكمال في سوريا، وثم تمتد شمالا مخترقة عدة مناطق رخوة وزراعية وعددا من القرى وصولا إلى قرية القاهرة من هناك، وتنحرف الحدود باتجاه الشمال الشرقي نحو تل كوجك وربيعة، وتنتهي عند تقاطع نهري الخابور ودجلة، دون تحديد دقيق لموقع او إحداثيات الدعامة الأخيرة(الحلبوسي، ٢٠٢٣، ص١٢١).

تبدلت الأهمية الجغرافية لموقع سورية بين قارات العالم وعبر العصور، تبعا للظروف التاريخية والبشرية والاقتصادية، وتقع سورية في قلب منطقة كانت مهدا لأقدم الحضارات الانسانية، فهي تتوسط المسافة بين حضارات بلاد الرافدين ووادي النيل واليونان، وتشكل حلقة وصل بين شعوب المناطق السهبية والصحراوية في شبه الجزيرة العربية جنوبا، وشعوب جبال طوروس وأرمينيا وكردستان وهضبة الأناضول في الشمال، وكما تعد جسرا مهما لطرق التجارة والاتصال بين أوروبا والشرق، ولا تزال تمثل عقدة مواصلات دولية بارزه رغم تطور وسائل النقل والاتصال(الزايد، ٢٠٢١، ص٢).

وتصنف سورية ضمن المنطقة المعتدلة في نصف الكرة الشمالي وتمتد على خمس دوائر عرض، ما ساهم في تنوع المناخ فيها، ومن ثم في تنوع البيئات الجغرافية، ويبلغ اجمالي طول الحدود السورية (٢٤١٣) كم، ومعظمها حدود برية بطول (٢٢٣٠) كم، أي بنسبة (٩٢%) من إجمالي الحدود، يحدها من الشرق والجنوب

الشرقي العراق بطول (٥٩٦) كم، أي بنسبة (٢٤.٧%)، ومن الجنوب الأردن بطول (٣٥٦) كم بنسبة (١٤.٨%)، ومن الشمال تركيا بطول (٨٤٥) كم بنسبة (٣٥%)، ومن الغرب فلسطين بطول (٧٤) كم بنسبة (٣.١%)، ولبنان بطول (٣٥٩) كم بنسبة (١٤.٨%)، ويحدها من الغرب أيضا البحر المتوسط بساحل يبلغ طوله (١٨٣) كم بنسبة (٧.٦%)، وتتبع لسورية جزيرة أرواد الواقعة في البحر المتوسط(الزايد، ٢٠٢١، ص٢).

تعد الحدود السياسية مع سوريا ثالث أطول حدود للعراق، حيث يبلغ طولها ٦٠٠ كم، وتشكل ما نسبته ١٧.٣% من مجموع حدود العراق السياسية، وتشترك محافظات دهوك ونينوى والأنبار بهذه الحدود، وتعد من الحدود ذات الأهمية الجغرافية والاستراتيجية، نظرا لدورها في حركة التجارة الخارجية للعراق، وتتسم هذه الحدود بكونها شبه مستقيمة في القسم الشمالي، إلى الغرب من جبل سنجار، ثم تصبح مستقيمة تماما بعد مغادرتها المنطقة الجبلية ودخولها إلى منطقة الهضاب، وتحديدا هضبة الجزيرة، وقد تم تثبيت هذه الحدود لأول مرة في ٢٣ كانون الأول عام ١٩٢٠(الزبيدي، ٢٠٢١، ٣٧). انظر خريطة رقم (٣).

خريطة (١) المثلث العراقي السوري

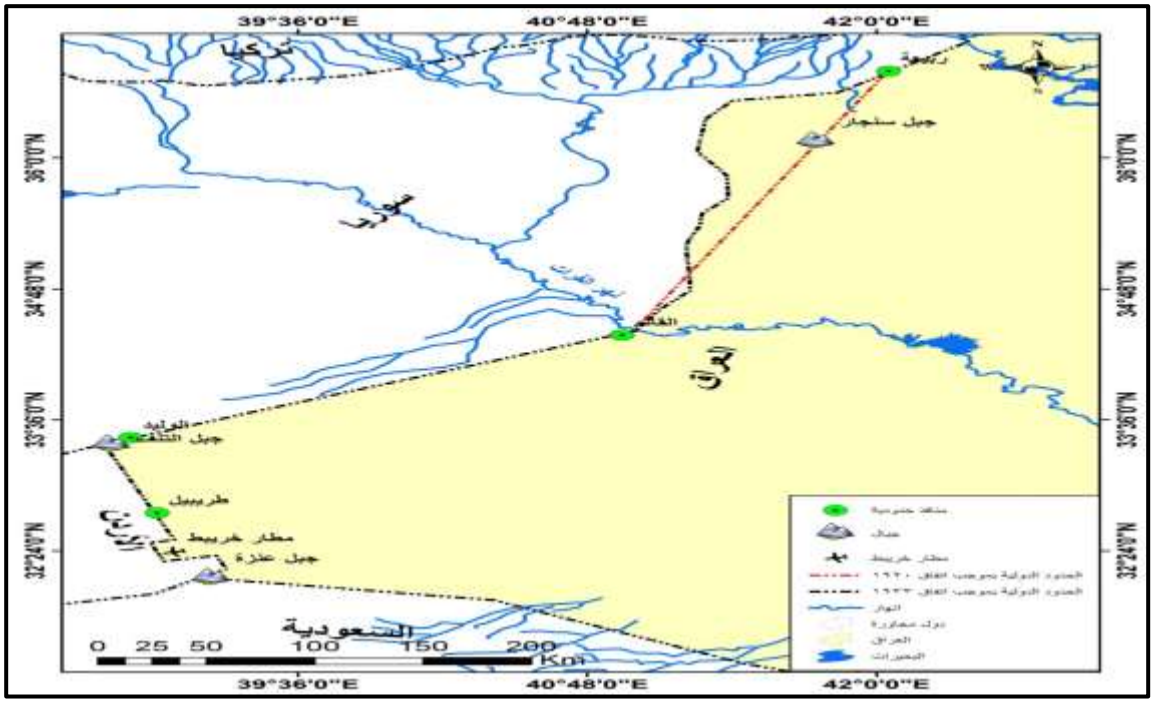

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: عمار شريف كاظم العظماوي, الحدود العراقية – السورية دراسة في الجغرافية السياسية, رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية الآداب, جامعة بغداد, ٢٠٠٧, ص٧٠, وباستخدام برنامج ARC GIS 10.7.

تبلغ المساحة الحدودية للعراق (٣٤٦٢) كم، وتتوزع هذه الحدود بين دول اجنبية ودول عربية مجاورة، ويشكل طول الحدود مع الدول الأجنبية نسبة (٤٨.٥%) من إجمالي الحدود، حيث تمثل الحدود مع تركيا نسبة (١٠.٩%)، في حين تشكل الحدود مع ايران النسبة الأكبر بين الدول الأجنبية بواقع (٣٧.٦%)، اما النسبة المتبقية، والبالغة (٥١.٥%)، فهي تمثل حدود العراق مع الدول العربية المجاورة، وتتفاوت هذه الحدود في الأهمية الجغرافية والاستراتيجية، واما بالنسبة للحدود العراقية–السورية، فقد مرت بعدة مراحل تاريخية، تعود بداياتها إلى ما بعد انهيار الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وتحديدا إلى اتفاقية سايكس بيكو، التي تم التوصل إليها بين بريطانيا وفرنسا لتقسيم مناطق النفوذ في المنطقة، وقد كانت مسألة رسم الحدود وتثبيتها من أبرز القضايا التي نالت اهتماما كبيرا من الدولتين قبل اعلان نظام الانتداب في المنطقة(محمد وظاهر، ٢٠١٦، ص٤٩).

واتسمت العلاقات بين العراق وسوريا قبل عام ٢٠٠٣ بعدم الاستقرار، إذ تفاوتت أشكال التفاعل بين البلدين تبعا للمتغيرات الجغرافية والسياسية التي ميزت كل مرحلة وتشير المعطيات التاريخية إلى أن العلاقة بين الطرفين لم تكن على وتيرة واحدة بل تأرجحت بين التعاون في فترات محددة والتنافس أو القطيعة في مراحل أخرى ففي المدة الممتدة من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٧٩، غلب الطابع التعاوني، رغم بعض فترات التراجع التي ارتبطت باختلافات سياسية أو تأثيرات إقليمية، أما منذ عام ١٩٧٩ فقد شهدت العلاقة منحى تصاعديا في التوتر انعكس على مستوى الاتصال والتنسيق السياسي والجغرافي بين البلدين (عثمان وعواد، ٢٠١٠، ص٥٨).

٢– المؤثرات الجغرافية في العلاقات العراقية السورية

شهدت العلاقات العراقية السورية تحولا تدريجيا ابتداء من منتصف عام ١٩٩٧ بعد فترة طويلة من التوتر وعدم الاستقرار، حيث أعيد فتح الحدود بين البلدين وتبعت ذلك مجموعة من الخطوات العملية التي عكست توجها نحو تعزيز التعاون الثنائي، من أبرزها زيارة نائب الرئيس العراقي وتوقيع اتفاق يسمح بتصدير النفط العراقي إلى سوريا خارج إطار برنامج النفط مقابل الغذاء كما تم في عام ١٩٩٨ توقيع اتفاق لإعادة تشغيل خط أنابيب كركوك بانياس المتوقف منذ عام ١٩٨٢ وفي عام ٢٠٠٠ افتتحت شعبة لإدارة المصالح العراقية في دمشق تبعتها زيارات متبادلة على مستوى وزراء التجارة والخارجية أسهمت في تعزيز العلاقات الاقتصادية حيث تجاوزت الصادرات السورية إلى العراق حاجز ٢٠٠ مليون دولار سنويا بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٠ وتوج هذا المسار بإعادة تشغيل خط سكة الحديد بين حلب والموصل، ما عكس توجها استراتيجيا لفك العزلة المفروضة على العراق وتعميق الارتباط الجغرافي والاقتصادي بين البلدين(عثمان وعواد، ٢٠١٠، ص٥٩).

أدى احتلال العراق في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ إلى تغييرات جوهرية في بنية العلاقات الإقليمية وكان لهذا التحول أثر مباشر في إعادة تشكيل الموقع الاستراتيجي لسوريا فقد مثل سقوط النظام العراقي وبقاء العراق تحت النفوذ الأمريكي سواء عبر الوجود العسكري المباشر أو من خلال تشكيل حكومات متحالفة مع واشنطن تحديا مباشرا للأمن القومي السوري وأضحت سوريا في وضع جغرافي أكثر تعقيدا تحيط بها الضغوط من عدة اتجاهات لا سيما من الجنوب الغربي حيث إسرائيل(الكيان الصهيوني)، ومن الشرق حيث الحضور الأمريكي المتزايد في العراق ورافق ذلك تصاعد في وتيرة الضغوط الأمريكية على دمشق تضمن مطالبات بإعادة النظر في علاقاتها مع بعض الفصائل الفلسطينية، وتقليص دعمها لحزب الله، وفتح أراضيها للتفتيش المرتبط بأسلحة الدمار الشامل كما فقدت سوريا جزءا من نفوذها الإقليمي بعد تراجع دورها في لبنان، الذي كان يشكل ركيزة في توازناتها الاستراتيجية وزادت عزلة سوريا نتيجة موقفها الرافض للاحتلال الأمريكي للعراق، وانتقاداتها العلنية لمواقف بعض الدول العربية التي رأت فيها ازدواجية بين الرفض العلني والدعم غير المباشر، ما ساهم في تفاقم عزلتها الجغرافية والسياسية في المحيط العربي بعد عام ٢٠٠٣ (محمد، ٢٠٢٠، ص٥٤).

من الطبيعي أن تكون سوريا غير مرتاحة لاحتلال العراق، نظرا لطبيعة علاقتها المتوترة مع الولايات المتحدة، فقد كان موقفها الرافض واضحا تجاه هذا الاحتلال لما له من تداعيات جيوسياسية مباشرة تمس أمنها الإقليمي، فقد أدى ذلك الى اقتراب القوات الأمريكية من حدودها الشرقية، مما وضعها في موقف استراتيجي حرج، اذ اصبحت محاصرة جغرافيا بين التهديد الاسرائيلي من الجنوب والوجود الأمريكي في العراق من الشرق، في حين شكل لبنان من الجهة الغربية نقطة ضعف بدلا من أن يكون عمقا داعما لها، هذا الوضع الجغرافي المعقد انعكس اقتصاديا أيضا، حيث أدى الاحتلال إلى توقف صادرات النفط العراقي نحو سوريا، الأمر الذي حرمها من نحو ٢٠٠ ألف برميل يوميا كانت تعتمد عليها لتلبية احتياجاتها المحلية، بالأضافة الى خسارة السوق العراقية التي شكلت متنفسا اقتصاديا لها على مدى سنوات ما كلفها نحو ملياري دولار سنويا، إلى جانب فقدانها العملات الصعبة نتيجة أغلاق أنبوب النفط الواصل من الحقول العراقية الى ميناء بانياس على الساحل السوري(محمد وظاهر، ٢٠١٦، ص٦٠).

أما على البعد الجغرافي العراقي، فيلاحظ تباين في المواقف تجاه الدور السوري، اذ تتبنى جهة من الفاعلين العراقيين موقفا يستند الى الحفاظ على العلاقات التاريخية مع سوريا، معتبرة أن هذه العلاقات تمثل عنصرا حيويا في دعم مسار التحول داخل العراق، وفي المقابل تتبنى جهة أخرى من المسؤولين العراقيين رؤية أكثر حذرا، إذ ترى في الدور السوري تهديدا للاستقرار، استنادا إلى وجود عناصر من النظام العراقي السابق على الأراضي السورية، وما يعتقد أنه رعاية سورية لهم، ويرتكز هذا الموقف أيضا على فرضية أن للمصلحة

السورية دورا في عرقلة المشروع الأمريكي في العراق، مما يستلزم الابقاء على حالة العنف والعمليات المسلحة ضد الوجود الأجنبي، كما أن سوريا من منظور هذه الجهة تسعى إلى اظهار دورها الأبوي تجاه البعثيين العراقيين، في محاولة لإثبات سعيها لوراثة البعث في العراق واعادته إلى محيطها السياسي، ويمتد هذا التأثير السوري الى المناطق ذات الغالبية السنية والعشائرية في غرب العراق، بدءا من الموصل شمالا مرورا بمحافظة الأنبار غربا(محمد وظاهر، ٢٠١٦، ص٦٠).

شهدت العلاقات السورية العراقية تحسنا ملحوظا، خاصة بعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في العراق، حيث سعى هذا المجلس الى معالجة عدد من القضايا العالقة بين البلدين، وقد تجسد هذا التوجه من خلال زيارة رسمية أجريت الى سوريا في عام ٢٠٠٤، حيث تم عقد لقاءات مع القيادة السورية، ووصفت الزيارة بأنها ناجحة وأسفرت عن فتح صفحة مشرفة في العلاقات بين سوريا والعراق، وتناولت المحادثات خلال الزيارة ملفات مهمة تتعلق بالأمن المشترك بين البلدين، بالإضافة الى مناقشة تطورات الأوضاع في المنطقة، كما تم التأكيد على أهمية مشاركة سوريا في اعادة اعمار العراق، من خلال ادراجها في قائمة الدول المانحة، وتشجيع الشركات السورية العامة والخاصة على المساهمة في مشاريع الإعمار، ولا سيما في قطاعات الاتصالات والنقل والنفط، من جانبها شددت القيادة السورية على حرصها على وحدة العراق أرضا وشعبا، وأعربت عن أملها في أن يتمكن العراق من العودة إلى محيطه العربي بأسرع وقت ممكن، كما أكدت استعداد سوريا لتقديم كل ما يلزم من دعم بناء على طلب الجانب العراقي، وتم التنبيه الى أن عدم استقرار الوضع الأمني في العراق قد ينعكس سلبا على الأمن القومي السوري، مع التشديد على رفض سوريا لأي عملية تسلل عبر الحدود بين البلدين سواء من العراق الى سوريا أو العكس(عبيد، ٢٠٠٧، ص٢٠٧).

ترى الولايات المتحدة أن النظام السوري يعد من الأنظمة المارقة في منطقة الشرق الأوسط، وقد وصفت الادارة الأمريكية النظام السوري بأنه يشكل مع ايران محور شر، وينبغي السعي لتغييره، كونه من وجهة نظرها نظاما استبداديا جائرا، كذلك يصنف ضمن الأنظمة التي ترعى الارهاب وتدعم المنظمات الارهابية وفق التصنيف الأمريكي، ولهذه الرؤية خلفية تاريخية تستند من منظور جغرافي–سياسي بشكل كبير على أساسين رئيسيين، الاساس الاول ان سوريا بحكم موقعها الجغرافي في قلب بلاد الشام وحدودها مع إسرائيل ولبنان والأردن وتركيا، ظلت في منأى عن تطبيع العلاقات مع إسرائيل(الكيان الصهيوني)، رغم العديد من المساعي الدولية والاقليمية في هذا المجال، وبالتالي فان إسرائيل(الكيان الصهيوني) ترى في النظام السوري تهديدا استراتيجيا لمستقبلها، وخاصة في ما يتعلق بعلاقتها مع الفصائل الفلسطينية أولا، ومع البيئة العربية المحيطة ثانيا، هذا التصور الاسرائيلي انعكس بشكل مباشر على الرؤية الأمريكية، التي ترسخ فيها موقف

سلبي تجاه السياسة السورية، نابع من الجغرافيا السياسية ومواقف دمشق الإقليمية(وهيب، ٢٠٠٦، ص١٢١).

والأساس الأخر يتمثل في طبيعة العلاقات السورية–الإيرانية، التي شهدت تصاعدا ملحوظا منذ عهد الشاه محمد رضا بهلوي، واستمرت بالتطور مع وصول الإسلاميين إلى السلطة في إيران، وقد تأثرت هذه العلاقات بعدة محطات توتر، من أبرزها حادثة احتجاز الرهائن الأمريكيين، والموقف السوري من الحرب العراقية–الإيرانية، مما جعل النظرة الأمريكية إلى سوريا باعتبارها دولة تتقاطع مصالحها مع ايران في العديد من المجالات، وتتسم بالحساسية وعدم الرضا المستمر (وهيب، ٢٠٠٦، ص١٢٢).

لذا أثرت الاستراتيجية الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية على طبيعة العلاقات بين سوريا والعراق، اذ يعد البلدان من المرشحين الرئيسيين لإجراء التغييرات التي تسعى الادارة الأمريكية إلى تحقيقها ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي يهدف إلى إعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية في المنطقة بما يخدم المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها(الاحبابي ومحمد، ٢٠٢٤، ص٢٣٦) ، خاصة على الصعيد الجغرافي–السياسي، وبناءً على ذلك، انتهجت الولايات المتحدة مختلف الوسائل الجيوسياسية لعرقلة أي تقارب جغرافي أو سياسي بين سوريا والعراق ويعزو الطرفان حالة التوتر والعداء بينهما، التي تتجلى في المشهد الإقليمي منذ تسعينيات القرن الماضي، إلى التحالف الأمريكي–الإسرائيلي، الذي يسعى جاهداً إلى منع أي تقارب جغرافي–استراتيجي بين الدولتين، لما لذلك من امكانية احداث تغييرات جذرية في موازين القوى في المنطقة، وهو ما قد يهدد المصالح الحيوية لهذين الحليفين، وبالأخص المصالح المتعلقة بالنفط وفي المقابل، تسعى اسرائيل الى ترسيخ دورها كقوة اقليمية مهيمنة في المنطقة، مما يجعلها تتبنى نهجا معارضا لأي تقارب جغرافي أو استراتيجي بين دمشق وبغداد(عبيد، ٢٠٠٧، ص٢٠٩).

من أبرز مظاهر التقارب الجغرافي بين سوريا والعراق، والذي أثار قلق بعض القوى الاقليمية والدولية، اعادة تشغيل خط أنابيب كركوك–بانياس، الذي تم التوقيع على اعادة تفعيله بين دمشق وبغداد في تموز عام ١٩٩٨، ويعد هذا الخط مسارا جغرافيا استراتيجيا لنقل النفط، حيث أن تشغيله يؤثر بشكل كبير على حجم صادرات العراق النفطية عبر الأراضي التركية، مما يؤدي الى حرمان تركيا من المزايا المالية والجيوسياسية التي تكتسبها نتيجة مرور النفط عبر أراضيها، ويأتي هذا التحول الجغرافي في وقت تسعى فيه الولايات المتحدة الى دعم الاقتصاد التركي وتعزيز الدور الإقليمي لأنقرة، ولذلك حرصت واشنطن على الزام العراق ودول بحر قزوين بتصدير نفطها عبر الجغرافيا التركية، كما ركزت الإدارة الأمريكية على أن تكون المشاريع

الاقتصادية الكبرى ناتجة عن العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، وليس نتيجة التعاون الجغرافي أو الاقتصادي بين الدول العربية ذاتها(عبيد، ٢٠٠٧، ص٢١٠).

سعى النظام السياسي في سوريا بعد عام ٢٠٠٣ إلى احتواء أزمة العلاقات مع العراق من خلال مسارين جغرافيين مترابطين، الأول تمثل في التعامل الحذر مع الولايات المتحدة الأمريكية بمنهج واقعي، من أجل التخفيف من وطأة التهديدات التي تعرضت لها دمشق، لا سيما بعد اتخاذ واشنطن موقفا صارما حيال سوريا، تجسد بتوقيع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في كانون الأول ٢٠٠٣ على قانون محاسبة سوريا وإعادة السيادة إلى لبنان، وقد تضمن هذا القانون اتهامات جغرافية الطابع لدمشق، شملت دعم الجماعات الإرهابية والسماح بعبور المتطوعين المسلحين عبر الحدود السورية باتجاه الأراضي العراقية، إلى جانب تطوير أسلحة الدمار الشامل، وفي إطار الاستجابة للمطالب الأمريكية التي ركزت على ضبط الحدود العراقية–السورية، وافقت دمشق على مبدأ الدوريات المشتركة على امتداد هذه الحدود، لتأمين الرقابة الميدانية وتقليل التسلل عبر هذا الامتداد الجغرافي الحيوي(خميس، ٢٠١٧، ص٧٦).

وبالإضافة الى ذلك سعت الدولة السورية إلى تعزيز علاقاتها الجغرافية الإقليمية من خلال إعادة فتح التمثيل الدبلوماسي مع العراق في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٦، بعد قطيعة دامت ثلاث سنوات نتيجة التوترات والاتهامات المتبادلة، حيث وجهت اتهامات إلى سوريا بتسهيل عبور عناصر إرهابية وأخرى من حزب البعث للقيام بعمليات داخل الأراضي العراقية، ومن جانبها رفضت سوريا هذه الاتهامات مؤكدة موقفها الرافض للغزو الأمريكي للعراق، وفي ضوء هذا التقارب الجغرافي السياسي برزت أهمية العلاقات الاقتصادية، إذ كان العراق يعتمد على الموانئ السورية والأسواق السورية لتوفير مفردات البطاقة التموينية، ونتيجة لذلك شكلت لجان مشتركة من وزارتي النقل في البلدين لمعالجة العقبات التي تواجه عمليات التبادل التجاري، كما أعلنت الحكومة السورية عن تأسيس منطقة حرة في موقع اليعربية الحدودي، لتعزيز الحركة التجارية وتنمية العلاقات الاقتصادية عبر الحدود المشتركة(خميس، ٢٠١٧، ص٧٦).

اضافه الى ذلك شهدت العلاقات بين العراق وسوريا تصعيدا حادا في التوتر خلال عام ٢٠٠٩، وذلك في أعقاب تفجيرات دامية ضربت العاصمة بغداد في ١٩ اب من العام نفسه، وأسفرت عن مقتل نحو ٩٥ شخصا وإصابة أكثر من ٦٠٠ اخرين وعلى خلفية هذه الأحداث، وجه العراق اتهامات مباشرة إلى سوريا بإيواء أشخاص يعتقد بتورطهم في التخطيط لهذه الهجمات ما دفع الحكومة العراقية إلى تقديم شكوى رسمية إلى مجلس الأمن الدولي طالبت فيها بتشكيل لجنة تحقيق دولية وقد أدت هذه الخطوة إلى اندلاع أزمة دبلوماسية بين البلدين تمثلت في استدعاء السفراء وتبادل الاتهامات على نحو غير مسبوق منذ سنوات ورغم

حدة التوتر في تلك المرحلة، إلا أن العلاقات بين البلدين شهدت لاحقا تحسنا تدريجيا، لا سيما مع اندلاع الأزمة الداخلية في سوريا عام ٢٠١١، الأمر الذي ساهم في إعادة تشكيل مسار التفاعل بين الطرفين ضمن سياق إقليمي جديد("العلاقات العراقية السورية،" ٢٠٢٤).

أحد أبرز مظاهر هذا التحسن في الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في كلا الدولتين بشكل دوري، كما كان من أبرز مظاهر التعاون دعم العراق لسوريا مع بداية الأزمة التي اجتاحت البلاد في عام ٢٠١١، والتي تمثلت في الاحتجاجات والاضطرابات الواسعة التي شملت معظم المحافظات السورية، وقد قدم العراق يد التعاون للحكومة السورية في مختلف المجالات، وكان هذا الموقف منفردا ومغايرا لمواقف الدول العربية الأخرى(عبدالكريم، ٢٠٢٢، ص١٨٩).

التزم العراق الصمت في البداية تجاه الأحداث التي وقعت في سوريا، إلا أن الموقف الرسمي العراقي شهد تباينا ملحوظا في ردود أفعال الحكومة، مما جعل العديد من المراقبين يرون أن هناك ازدواجية أو قصورا في اتخاذ المواقف بشأن اندلاع الأحداث السورية في ١٥ آذار ٢٠١١، فقد ظهرت اختلافات بين مؤسسات الحكومة العراقية، مثل رئاسة الوزراء، رئاسة الجمهورية، وزارة الخارجية، والبرلمان العراقي، حيث اختار بعض المسؤولين العراقيين الوقوف إلى جانب النظام السوري، وقاموا بتأسيس مكتب للخدمات الخارجية بالتعاون مع فرع جهاز المخابرات المسؤول عن النشاطات الاستخباراتية للنظام خارج سوريا(عبدالكريم، ٢٠٢٢، ص١٨٩).

وقفت الحكومة العراقية إلى جانب النظام السوري، معتبرة أن سقوطه قد يهدد استقرار العراق نفسه، وقدمت بغداد دعما سياسيا ولوجستيا للنظام في دمشق، حيث شاركت بشكل مباشر في المعارك داخل الأراضي السورية، مما ساهم في تعزيز قدرة النظام على مواجهة المعارضة المسلحة، وكان هذا الدعم جزءا من التحالف الإقليمي الذي تقوده إيران، والذي يضم عددا من الدول والمجموعات في المنطقة، وفي المقابل اتخذت بغداد موقفا معارضا لدعم المعارضة السورية، مفضلة الحفاظ على استقرار النظام في دمشق، خصوصا أن سقوطه كان يعتبر تهديدا مباشرا للأمن الإقليمي ودور العراق("العلاقات العراقية السورية،" ٢٠٢٤).

٣- التبادل الاقتصادي

أما من الناحية الاقتصادية فتعد الحدود بين العراق وسوريا ثاني أطول حدود يشترك فيها العراق مع دول الجوار، إلا أن العلاقات الاقتصادية البينية بين البلدين لا تعكس هذا الامتداد الجغرافي، إذ لم تصل إلى مستويات كبيرة، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين العراق وسوريا أكثر من ٢.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٠، لكنه شهد انخفاضا حادا إلى ٧٦ مليون دولار في عام ٢٠١٥ نتيجة لفقدان الحكومتين العراقية والسورية السيطرة على أجزاء من أراضيهما لصالح التنظيمات الإرهابية، ومع ذلك تفيد بعض التقارير بأن حجم التبادل التجاري قد تجاوز ١ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، وتتركز الصادرات العراقية إلى سوريا بشكل رئيسي في النفط الخام وبعض المنتجات الثانوية بينما تتركز الصادرات السورية إلى العراق في الصناعات الغذائية، والمواد المنظفة والمنتجات التجميلية وبالرغم من هذا النشاط المحدود لا يعد العراق وسوريا شريكين تجاريين أو اقتصاديين نشطين على المستوى الإقليمي(وحدة الدراسات الاقتصادية، ٢٠٢٥، ص٥).

توجد ثلاثة منافذ حدودية من أصل أربعة عشر منفذا تقع تحت إدارة مشتركة بين الحكومة الاتحادية العراقية وسوريا، وتشكل هذه المنافذ نقاط ارتباط جغرافية مهمة بين البلدين، وتكمن أهميتها في كونها ممرات حيوية لحركة البضائع والسلع بين العراق وسوريا، فضلا عن كونها طرق عبور رئيسية للسياح العراقيين والوافدين السوريين ذهابا وإيابا، ما يجعلها محاور اتصال جغرافي وتجاري واقتصادي بارزة بين الجانبين(السراي، ٢٠٢٣، ص٧).

ينقل النفط الخام العراقي عبر خط أنابيب بانياس، الذي أُنشئ عام ١٩٥٢، لنقل النفط من حقول كركوك شمال العراق باتجاه الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وتحديدا إلى ميناء بانياس السوري وميناء طرابلس اللبناني، ويمتد هذا الخط لمسافة تبلغ نحو ٨٠٠ كيلومتر وتصل طاقته التصميمية إلى ٧٠٠ ألف برميل يوميا ويبلغ قطره ٣٢ أنج، وقد استخدم خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣ في نقل نحو ٢٠٠ ألف برميل يوميا من النفط الخام العراقي، المصدر من المحافظات الجنوبية، إلى المصافي السورية الواقعة في بانياس وحمص(حسين، ٢٠١٧، ص٧٨).انظر جدول رقم(٢).

جدول رقم(٢) خط أنابيب بانياس

خط الانابيب	من	الى	القطر عقدة	الطول كم	الطاقة	سنة المد
بانياس	كركوك	بانياس	٣٢/٣٠	٨٨٨	٦٥٠	١٩٥٢

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وتقارير وزارة النفط العراقية والمصادر الجغرافية الرسمية المتعلقة بخط أنابيب النفط بانياس الممتد من حقل كركوك في العراق إلى ميناء بانياس في سوريا.

استخدم كل من العراق وسوريا هذا الخط النفطي كوسيلة للتحايل على العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي، إلا أن عملية ضخ النفط عبره توقفت منذ شهر اذار عام ٢٠٠٣، وبعد نحو عام من التوقف كانت البنية التحتية لهذا الخط تتيح إمكانية ضخ ما يقارب (٢٥٠) ألف برميل يوميا، ولا يزال الجزء الواقع ضمن الأراضي السورية يستخدم من قبل الجانب السوري، ويعد جزءا من منظومة الأنابيب الجغرافية المخصصة للتصدير(عباس، ٢٠١٥، ص١٠٨).

تأثرت الأوضاع الاقتصادية في سوريا تأثرا بالغا نتيجة التغيرات الداخلية التي شهدتها البلاد، حيث أسهمت سنوات الحرب الأهلية، وسيطرة التنظيمات الارهابية على مناطق جغرافية متعددة(الاحبابي ومصطفى، ٢٠٢٤، ص١٥٦)، بالإضافة إلى التدخلات الدولية وفرض العقوبات الاقتصادية في إضعاف البنية الاقتصادية للدولة، وقد أدى هذا التدهور إلى ارتفاع نسبة الفقر إلى نحو ٩٢% من السكان، ما يفسر من منظور جغرافي–اقتصادي الهجرة الكبيرة للأيدي العاملة السورية إلى خارج البلاد، وعلى المدى القريب تشير المؤشرات إلى أن التعافي الاقتصادي السوري لن يكون سريعا، كما أن العقوبات الاقتصادية المفروضة لن ترفع قريبا، إذ يراقب المجتمع الدولي تطورات الأوضاع بشكل دقيق قبل اتخاذ قرار بشأن الرفع التدريجي للعقوبات ومن المتوقع أن يمر الاقتصاد السوري بمراحل تحول مشابهة لما شهده الاقتصاد العراقي، حيث ترافق هذه المرحلة العديد من التحديات الجغرافية والإدارية المرتبطة بقدرة الدولة على إدارة عملية الانتقال دون تكرار الأخطاء التي حدثت في تجارب دول أخرى تمر بظروف انتقالية مماثلة(السراي، ٢٠٢٣، ص٦).

المنظور الجغرافي للعراق وبالاستناد إلى المعطيات المشار إليها، فإن الواقع الجغرافي والسياسي في الداخل السوري سيلعب دورا محوريا في تحديد طبيعة التفاعل الاقتصادي بين الدولتين، فالعراق في الوقت الحالي يولي اهتماما جغرافيا وأمنيا كبيرا لرصد التحولات السياسية والميدانية في سوريا، ما يجعله غير قادر على

منح الاعتبارات الاقتصادية أولوية في علاقاته مع الجارة الغربية، ومن جهة أخرى فإن الحكومة الانتقالية في سوريا لن تجعل من العراق محورا أساسيا في استراتيجيتها الاقتصادية، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل جغرافية وأمنية، أهمها أن الطريق البري الذي يربط العراق بسوريا عبر البادية السورية لا يعد امنا أو مناسبا لحركة البضائع، نظرا لنشاط الإرهابي في هذه المناطق الصحراوية، وهي مناطق يصعب السيطرة عليها أمنيا في المستقبل القريب، وإلى جانب ذلك فإن العلاقة الجغرافية والأمنية بين التنظيمات المسيطرة على دمشق مما يزيد من احتمالية حدوث تصادم مسلح في حال غياب التفاهم حول إدارة تلك المناطق، خاصة وأن الحكومة الانتقالية السورية تعلن سعيها لفرض سلطتها الجغرافية على كامل الأراضي السورية(السراي، ٢٠٢٣، ص٦).

٤- التداخل الاثنروغرافي ما بين العراق وسورية

أما من الناحية الاجتماعية تمتد الحدود العراقية السورية عبر خط جغرافي يمر بمحافظتين عراقيتين مهمتين، هما الأنبار ونينوى، تعد هاتان المحافظتان من المناطق الجغرافية البارزة في العراق من حيث الأهمية الاجتماعية والسياسية والثقافية، اما محافظة الأنبار هي الأكبر من حيث المساحة في العراق، وتشكل موقعا استراتيجياً على الحدود الغربية، كما ترتبط بعلاقات تاريخية وإدارية مع مناطق في الجوار السوري، أما محافظة نينوى، فتتميز بتنوعها الجغرافي والبشري، إذ تضم مكونات سكانية متعددة مثل العرب، الأكراد، التركمان، المسيحيين، الآشوريين، والأكديين، ما يمنحها طابعا غنيا بالتنوع، ويسهم هذا التنوع في تعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية بين سكان المحافظة ومجتمعات مماثلة على الجانب السوري، خاصة في المناطق الحدودية ذات الامتدادات القومية المشتركة، كالأكراد والتركمان(السراي، ٢٠٢٣، ص٧).

تنبع أهمية العلاقات بين العراق وسوريا ليس فقط من كونهما بلدين متجاورين جغرافيا، بل أيضا من عوامل تاريخية وثقافية واجتماعية عميقة الجذور، إضافة إلى دورهما المؤثر في الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية فموقعهما الجغرافي يشكل منطقة عازلة بين شرقي البحر المتوسط والخليج العربي، ويمنحهما تأثيرا استراتيجيا مباشرا في استقرار الدول العربية المنتجة للنفط، ما يجعل لهما أهمية خاصة في السياقات الجيوسياسية والاهتمامات الدولية(الشمري، ٢٠٠٥، ص٢).

بالرغم من جميع المسائل العالقة والمشكلات البسيطة، تمكن الطرفان، العراقي والسوري، من السعي الجاد والعمل البناء لحل القضايا الجغرافية الهامة بينهما من خلال اتباع مختلف السبل الدبلوماسية والإجراءات الفنية بما يسهم في تجنب التوتر في العلاقات السياسية وتفادي الوصول إلى الأزمات بين البلدين، وقد أسفر ذلك عن استمرار قنوات التواصل الجغرافي بين الدولتين، ودوام العلاقات الاجتماعية بشكل إيجابي، على

الرغم من بروز بعض الخلافات السياسية التي لم تكن ذات صلة مباشرة بتلك القضايا، ويعد الواقع الراهن خير دليل على ذلك، حيث نشهد اليوم تقاربا جغرافيا متينا بين الشعبين الشقيقين العراقي والسوري، في ظل ظروف استثنائية يمر بها العراق وشعبه(العظماوي، ٢٠٠٧، ص١١٠).

النتائج

١. ادت الأبعاد الجيوبولتيكية وبخاصة الجغرافيا الحدودية والتكوين السكاني المشترك، دورا جوهريا في تشكيل طبيعة العلاقة العراقية السورية، حيث يؤدي وجود امتداد عشائري وإثني على جانبي الحدود، إلى تداخل المصالح الأمنية والاجتماعية، ما يجعل العلاقة عرضة للتأثر السريع بالتغيرات الإقليمية.
٢. الحدود المشتركة ما بين العراق وسوريا لم تعد ترسم فقط كخطوط جغرافية صامتة، بل باتت أدوات فاعلة في التفاعلات الأمنية والسياسية، فهي تتحول إلى مناطق تنسيق أو صراع بحسب تغير النفوذ الميداني، كما تستخدم لإدارة النفوذ العسكري (مثل انتشار القوات المدعومة خارجيًا).
٣. يسهم التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ في كل من العراق وسوريا في إعادة تشكيل ديناميكية العلاقة بينهما بصورة غير مستقرة، وقد نتج عن هذا التفاعل الجيوبولتيكي تحديات أمنية واقتصادية أبرزها هشاشة السيطرة على الحدود وضعف التكامل الاقتصادي.

الاقتراحات

١. تفعيل اتفاقيات أمنية واقتصادية مشتركة تتعلق بإدارة المنافذ الحدودية وتسهيل حركة التبادل التجاري، من خلال لجان تنسيقية مستقلة عن التأثيرات الإقليمية المتقلبة.
٢. إنشاء مراكز دراسات جيوبوليتكية مشتركة تعنى بتحليل التغيرات في العلاقات الثنائية، وتقديم توصيات لصانعي القرار مبنية على المعطيات الجغرافية والديموغرافية.
٣. إطلاق مشاريع تنموية عابرة للحدود تستهدف المناطق ذات التداخل الإثني المشترك (مثل مشاريع زراعية أو صناعية)، لتعزيز التكامل المجتمعي والحد من استغلال هذا التداخل سياسيا.

References

Abbas, A. M. A. (2015). *Economic analysis of the relationship between the supply of infrastructure services and the economic development process: The Iraqi model* [Unpublished master's thesis]. University of Karbala.

Abdulkarim, L. M. (2022). Iraqi-Syrian relations, 2009–2012. *Journal of the College of Education*, 1(49), 189-200.

Al-Ahbabi, N.S.A., Muhammad, A.K.H. (2024). The Geopolitical Impacts of NATO Upon Russian National Security. *Journal of Tikrit University for Humanities*, 31(7), 232-255.

Al-Ahbabi, N.S.A., Mustafa, I.A.S.I. (2024). Geographic distribution of special operations in Kirkuk Governorate and their effects for the period (2011-2022). *Journal of Tikrit University for Humanities*, 25(3), 151-176.

Al-Azamawi, A. S. K. (2007). *The Iraqi-Syrian border: A study in political geography* [Unpublished master's thesis]. University of Baghdad.

Al-Halbousi, J. I. (2023). *Iraq's international borders: A study in legal, documentary, and technical aspects*. Center for Research, Studies, and Publishing.

Al-Saray, M. (2023). *Iraq and Syria: Fluctuations in relations and the requirements for stability*. Al-Bayan Center for Studies and Planning.

Al-Shammari, J. D. J. (2005). *Iraqi-Syrian relations, 1961–1968* [Unpublished master's thesis]. Al-Mustansiriyah University.

Al-Zayed, I. M. (2021). *The process of general Syrian geography*. Damascus University Publications.

Al-Zubaidi, A. H. H. (2021). *Political geographical analysis of the problems of border cities between Iraq and its Arab surroundings* [Unpublished master's thesis]. Tikrit University.

Economic Studies Unit. (2025). *The Iraqi economy and the changing environment after the events in Syria*. Al-Bayan Center for Studies and Planning.

Khamis, K. M. (2017). Iraqi-Syrian relations in light of the international intervention strategy. *International Studies Journal*, 68, 67-101.

Mohammed, H. A. H., & Thahir, S. S. (2016). The impact of geographical proximity on Iraqi-Syrian relations. *Journal of Geographical Research*, 23, 45-72.

Mohammed, N. K. (2020). Iraqi political forces and their impact on Iraqi-Syrian relations, 2003–2007. *Journal of Historical and Civilizational Studies*, 11(46), 49-76.

Obeid, M. H. (2007). The American variable and its impact on Iraqi-Syrian relations. *International Studies Journal*, 1(33), 201-214.

Othman, A. H., & Awad, A. H. (2010). The impact of Iraq's call to establish an international court on Iraqi-Syrian relations: A political-legal study. *International Studies Journal*, 44, 75-94.

Samir, M. A. A. H. (2017). *Development of the Iraqi economy between fluctuations in oil revenues and diversification of income sources for the period 2003–2015* [Unpublished master's thesis]. University of Al-Qadisiyah.

Waheeb, H. H. (2006). Iraqi-Syrian relations. *International Studies Center Journal*, 30, 115-130.